

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد رايمند لاندفلد (سورينام)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال (انظر A/66/442، الفقرة ٢). وجرى البت في البند الفرعي (أ) في الجلستين ٣٤ و ٣٩، المعقودتين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/66/SR.34 و 39).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/66/L.23 و A/C.2/66/L.74

٢ - في الجلسة ٣٤، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنوناً "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط" (A/C.2/66/L.23)، في ما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/66/442 و Add.1-3.



”إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط،

”وإذ تعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تضطلع بالدور الرئيسي والقيادي في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والترابط،

”وإذ تسلم بأن العولمة والترابط يعنيان ضمناً أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تعيد تأكيد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدي في توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، هدفاً أساسياً من أهداف السياسات الوطنية والدولية في هذا المجال واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تعرب عن بالغ قلقها من الآثار الضارة التي تخلفها الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة على التنمية،

”وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون ”العولمة والترابط: نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع ومنصف من أجل عولمة عادلة وأكثر إنصافاً لصالح الجميع، بما في ذلك إيجاد فرص العمل“،

”١ - تعيد تأكيد ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية واتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف دعماً للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا ضرورة توطيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ الالتزامات القائمة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو تام؛

٣ - تسلم بأن توسيع نطاق السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يقترن بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٤ - تعيد تأكيد أهمية الحيز المتاح للسياسات لدى البلدان النامية، وذلك في سياق تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد؛

٥ - تسلم بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها بما يكفل استفادة الفقراء ومن يعيشون أشد الحالات ضعفا إلى أقصى حد ممكن من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن موضوع 'العولمة والترابط'؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون 'العولمة والترابط'، البند الفرعي المعنون 'دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط'.

٣ - وفي الجلسة ٣٩، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط" (A/C.2/66/L.74)، مقدم من نائب رئيس اللجنة، بيتروس فاندي يوهانا (نيجيريا)، بناءً على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.23.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وباقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة على التنازل عن تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وعلى الشروع في البت في مشروع القرار A/C.2/66/L.74.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/66/L.74 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ٣٩ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.74 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.74، بادر مقدمو مشروع القرار A/C.2/66/L.23 إلى سحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط،

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية واتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والترابط،

وإذ تسلم بأن العولمة والترابط يعنيان ضمناً أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة يتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعيد تأكيد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، هدفاً أساسياً من أهداف السياسات الوطنية والدولية في هذا المجال ومن استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وذلك كجزء من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تقر بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة حرجية محفوفة بمخاطر كبيرة تشمل اضطراب أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية العالمية واستثناء ضائقات المالية العامة وتهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد

الحاجة إلى مواصلة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال في النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة الجهود في سبيل إصلاح النظام وتعزيزه،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "العولمة والترابط: نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع ومنصف من أجل عولمة عادلة وأكثر إنصافاً لصالح الجميع، بما في ذلك إيجاد فرص العمل"^(١)،

١ - تعيد تأكيد ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية واتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف دعماً للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - تؤكد من جديد أيضاً ضرورة توطيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ الالتزامات القائمة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو تام؛

٣ - تسلم بأن توسيع نطاق السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يقترن بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٤ - تسلم أيضاً بأن تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالم متعولم، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، إنما يعنيان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات المحلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، كثيراً ما يكون في الوقت الحاضر مؤطراً باعتبار الضوابط والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، ويترك لكل حكومة أن تقوم بالمفاضلة بين المنافع الناتجة عن قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود الناجمة عن فقدان الحيز المتاح للسياسات؛

٥ - تسلم كذلك بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها بما يكفل استفادة الفقراء ومن يعيشون أشد الحالات ضعفاً إلى أقصى حد ممكن من النمو الاقتصادي والتنمية؛

(١) A/66/223.

٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "العولمة والترابط"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن البند الفرعي المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل".
